

باختاد اجدهما فخرج ذلك عما تخزن فيه نامل **واو** اخذت شهية
في جميع الصلاة كالنقطة الاجز بقوله جميع الاركان عليها واما
 ذكر من رعاية الترتيب بين الافعال المتخدة في ظل رعية يجري
 ههنا ايضاً وقد مثل في بعض الشروح بتلبيس الاقتراح وفيه
 نظراً لان رعاية الترتيب بين فكيرة الاقتراح وغيره خارج عما
 عرّف فيه لان كلامنا في الترتيب الداخله وحيث في انكار جبره كما
 عرفت وفيه نامل والسابع **للشروع** عن الصلاة **بفعل المصلي**
 الاظهر في العبارة ان يقول لخروج المصلي بفعله فلاحقاً لما عليه
 في حاله الصلاة او مطلقاً بان يبنى على صلواته صلاة او يصحك عمداً
 او يحدث كة لك او يتكلم او يدهسك ويسلم وهذا عنده انما عند لها
 اذا تعد قدر الفشهد بلا عمل تمت صلواته ويبر ويعل قوله
 ان بعض هذه الاشياء معصية فكيف يكون فرضاً وسيجزاة
 تفصيل في باب المسندات وفي النهاية فان قلت لافيه في
 تفصيل الشروع بفعل المصلي فانه اذا اخذت المرأة الرجل
 في هذه الحالة يتم صلواته بالاتفاق ولا يصنع من جانب الرجل
 ههنا قلت المحاذاة تفعل من جهته كذا في المسوط قلت
 المتأولة تفرض الفعل من الجانبين فكان الفعل موجوداً من
 الرجل

الرجل كوجوده من جانب المرأة وان لم يكن للرجل فيه
 اختيار وايضا وجود الصنع المفسد من غير المصلي اذا
 كان عن ذي اختيار فقط اتصل ذلك الفعل بالمصلي بحمل
 كانه وجود ذلك الفعل من المصلي وان لم يكن له فيه اختيار
 الا ترى ان المرأة اذا كانت تضلي فليهما زوجها المشهور
 او قبلها كذا لا تتسدد صلواتها وان لم يوجد من جانب المرأة
 فعل ولختيار وجود الصنع من غيرهما باختيار وقد قل
 ذلك للفعل لها فلكذلك في المحاذاة والله تعالى اعلم

البا **الثاني** من الابواب
 الثمانية في بيان **الواجبات** والمراد منها ما ذكر في الترتيب
 هو الاتقال الاقوال التي تجوز الصلاة بدونها وتحتجب
 السهو عمد تركه سهواً او كانت اصلية او عامية وتحتجب
 بالاصلية ما يجب بمجرد التعميمه وبالعامة ما يجب
 به لك بل يامر عامين له كالسجدة للسهو وفي بعض الشروح
 فسّر الواجبات بالمفسدات للصلاة وقساده اظهر
 من ان يجزى وهي اي الواجبات كلها **اصح** **شروط**
 اي بعضها **العلم** **جميع المصلي** سواء كان رجلاً او حبساً او حياً او امراً

